العلوم الاجتماعية بين أُفق العلميّة وعوائق الموضوعيّة

عبدالله الغمائد
باحث في سلك الدكتوراه تخصص قانون عام
لحسين بوهدا
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة ابن زهر، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادير
المغرب

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة الإلمام بقضية العلمية في العلوم الاجتماعية، من منطلق أن هذا الحقل المعرفي وهو يُراهن على بناء معرفة علمية موضوعية تضاهي تلك التي بلورتها العلوم الطبيعية والتجريبية؛ لا زال يعترضه – أي حقل العلوم الاجتماعية– مجموعة من الصعوبات والعقبات والعوائق والتحديات؛ يرتبط معظمها بطبيعة الظاهرة/الموضوع المدروسة من جهة أولى، وبذاتية الباحث الدارسة من جهة ثانية، وأيضا بصعوبة إيجاد منهج علمي ثابت يمكن العلوم الاجتماعية من دراسة موضوعها دراسة علمية دقيقة من جهة ثالثة، وتخلص الورقة إلى محدودية العلمية في العلوم الاجتماعية، نظرا لتلك التحديات الذاتية والموضوعية التي واجهتها ولازالت تواجهها إلى اليوم، مما يقتضي القول بأننا أمام علوم نسبية لازالت تبحث لنفسها عن موقع آمن بين العلوم الدقيقة.

الكلمات المفاتيح: العلوم الاجتماعية، العلمية، الموضوعية، الذاتية. المنهج.

Abstract

This research paper aims at exploring the issue of scientificity in the social sciences, based on the premise that this field of knowledge,which relies on building objective scientific knowledge similar to that shaped by the natural and experimental sciences, still faces a widerange of difficulties, obstacles, and challenges. Most of these are related to the nature of the phenomenon/subject under study, the researcher's subjectivity as well as the unavailability of a consistent scientific method that would enable the social sciences to study their subject matter with precision. The paper concludes by highlighting the limitations of scientificity in the social sciences, due to these subjective and objective challenges that it has faced to this day. Thus, it follows that we are dealing with relative sciences that are still searching for a secure position among the exact sciences.

Keywords: Social sciences, scientificity, objectivity, subjectivity, method.

مقدمة:

عندما نتحدث عن الموضوع داخل العلوم الإنسانية بصفة عامة والاجتماعية بشكل خاص، نتكلم عن ظواهر متفردة وبالغة التعقيد والتركيب، إذ نعتها ميشيل فوكو بتلك الظواهر التي توجد على التخوم، فيصعب أن نفصل فيها بين المحدد الاقتصادي والبيولوجي واللغوي؛ فالإنسان كائن يتكلم، ينتج ويستهلك، يحيا وله حاجيات متعددة ، كما نوجد أمام علوم يستحيل فيها تحييد الذات المتمركزة حول نفسها، والتي تخلق تمفصلا بين الدّارس والمدروس، الباحث والمبحوث، ذاتيّة مستغرقة كليّا للموضوع ، كما أننا نوجد أمام ظاهرة متمايزة عن ظواهر الطبيعة المتّسمة بخصائص الثبات والتكرار والإطرادية والحتميّة والقياس، وعن ظواهر يشكّل فيها الوعي موردا كبيرا وعائق معرفي بين الإنحياد والانحياز، ويحرّف مسار العفوية الذي يشكل قطب الرحى في مسار البحث في العلوم الإنسانية عموما .

إن أهم عائق أمام الموضوعية في العلوم الإنسانية هو الإنسان ذاته، سواء من حيث كونه ذات دارسة وباحثة عن الحقيقة الإنسانية اجتماعية أو تاريخيّا أو روحيّا أو ثقافيّا، ذات تتشكل من ترسّبات ثقافية وتنشئوية توجهها هواجس ومصالح بل ومخاوف، يتلاعب بها الوجدان والتعاطف والتّماهي مع الموضوع المدروس، ومن جهة ثانية، الإنسان المدروس بكونه يشكل ظاهرة معقدة متداخلة الأبعاد(النفسي/ الاجتماعي/التاريخي/الثقافي/ الاقتصادي/اللغوي)، فهو يتشكل من ذات أو ذوات تتحرك في الزمان والمكان، وتتأثر ر بسياقها التاريخي والثقافي، ذات تملك لغة كوسيلة للإخفاء (الإضمار) والكشف (الإظهار)، إننا إذن أمام ظاهر غير منتظمة وبالغة التعقيد فعلا.

إن كل هذه الخصوصيّات التي تميز، بل وتحدد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية، تخلق صعوبات منهجية أمام الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية، لذلك يوجد من الباحثين من يرى أنه يستحيل توظيف منهج واحد في عملية البحث في هذا الحقل المعرفي المتميز، بل ويقرون كذلك بمحدودية نجاعة المناهج المستعملة في البحث في العلوم الاجتماعيّة، ولذلك ينادي بعضهم بأهمية بل وبضرورة التعدد المنهجي، باعتبار هذه العلوم تتأرجح غالبا بين قطبين منهجيين رئيسين؛ يتعلق الأمر بالمناهج الكمية الإحصائية الذي يسعى الباحث من خلاله إلى حصر وربط الظواهر الاجتماعية، والمناهج الكيفية التّفهمية التي توظف غالبا لاستقراء المعطيات وفهم معانيها ودلالتها في أفق تعميمها[1].

مفاهيم الدراسة:

- **مفهوم العلوم الاجتماعية**

تعد العلوم الاجتماعية من العلوم الحديثة التي ظهرت في أواسط القرن التاسع عشر، وقد صاحب ظهورها مشكلة وضع تعريف محدد لها يميزها عن غيرها من العلوم موضوعا ومنهجا، فهي علوم منفصلة عن العلوم الطبيعية التي تبحث في مواضيع ذات الصلة بالفيزياء والكيمياء. ينظر إلى العلوم الاجتماعية على أنها مجموع التخصصات التي تبحث وتدرس المجتمع البشري، والعلاقات والمؤسسات الاجتماعية[2]، وغالبا ما يتم استخدام العلوم الاجتماعية عند معظم الباحثين والمنشغلين بحقل العلوم الاجتماعية للدلالة على تلك المجالات التي تعنى بدراسة السلوك الإنساني في بيئته الاجتماعية بهدف وضع وصياغة النماذج والقوانين والنظريات التي تسمح ليس فقط بتفسير أفعال الإنسان، وإنما بالتنبؤ بالسّلوكات المستقبلية له[3].

تعبر العلوم الاجتماعية عن مجموع التخصصات الأكاديمية التي تهتم بدراسة المجتمع ومختلف التفاعلات الاجتماعية التي تحدث بين أفراده، وهي مجال أكاديمي تم تطويره في عصر التنوير حيث بدأ الباحثين باعتماد مناهج أكثر صرامة وانضباطا في قياس ملاحظاتهم عن المجتمع[4]، وتشمل العلوم الاجتماعية بشكل عام " علم الانتروبولوجيا وعلم الآثار وعلم الجريمة والاقتصاد التعليم واللغويات والقانون والتاريخ والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والجغرافيا البشرية وعلم النفس "[5].

يمكن التأكيد على أن العلوم الاجتماعية، برغم حداثتها، تميزت بقدرتها في الخوض في موضوعات جديدة خاصة بها لم يبحث فيها أي علم سابق، فهي علوم جعلت دراسة السلوك الإنساني وفق ضوابط منهجية وتقنيات علمية محددة موضوعا لها، بعبارة أخرى تهتم العلوم الاجتماعية " بدراسة المجتمع والطريقة التي يتصرف بها الناس ويؤثرون على العالم من حولنا "[6].

- **مفهوم الموضوعيّة**

تطرح الموضوعية إشكالات نظرية على مستوى الدراسات الاجتماعية والإنسانية، فقد سجل صعوبة تحقيق الاتفاق بين مختلف المنشغلين بالدراسات الاجتماعية والإنسانية حول معنى واحد ومحدد لمفهوم الموضوعية، وتشكل الموضوعية الحجر الزاوية في العلم الحديث. تفهم الموضوعية في لغة الشخص العادي على أنها " عدم تحيز الباحث وانفتاحه على النقد، بعبارة أخرى، يجب التحقق من الأدلة والحقائق واستخلاص النتائج في استقلال تام عن العاطفة وعن أي حكم قيمة أو مفاهيم مسبقة، وعدم السماح للمعتقدات الشخصية للباحث للتسرب إلى موضوع الدراسة "[7]، ووفقا ل جيبسون هي " ما ينتج عن التأثير المناوئ للاستخدام السليم للشواهد والبيانات المتاحة للباحث، وهو تأثير دوافع الشخص وعرفه وقيمه وموقفه الاجتماعي، فأن تكون موضوعيا معناه ألا تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمك وموقفك الاجتماعي "[8].

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن تحقيق الموضوعية يتطلب عدم السماح للذات باختراق المسافة بينها وبين موضوع الدراسة، فإلغاء الذاتية هو الشرط الأساس للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية في ميدان البحث الإنساني، وعليه ينظر إلى الموضوعية باعتبارها " طريقة للفهم أو وجهة نظر أو نمط من أنماط التفكير يكون أكثر موضوعية في حال عدم استناده إلى الخصائص الذاتية للفرد ومكانته في العالم، أو على شخصية الفرد المعين "[9].

يعود أصل الموضوعية في العلوم الاجتماعية إلى النزعة الوضعية، وتشير حسبهم إلى استقلالية الباحث عن موضوع الدراسة، فالنتائج تعتمد بالدرجة الأولى على ما تمت دراسته وليس على شخصية الباحث ومعتقداته وقيمه[10]. يرى دوركهايم باعتباره من الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع أن الموضوعية تقتضي التعامل مع الوقائع والظواهر الاجتماعية على أنها أشياء، ومعالجتها من منطلق أنها وقائع طبيعية[11]، فالموضوعية حسب دوركهايم وباقي أنصار الوضعية يمكن أن تتحقق بكيفية تلقائية متى استعانت العلوم الاجتماعية بمناهج العلوم الطبيعية وجعلتها نموذجا لها.

لقد ظلت الفكرة السائدة عن الموضوعية هي القطع مع التحيز وتطهير الوسائل العلمية من كل الأفكار والمعتقدات والقيم الذاتية، فحتى ماكس فيبر الذي صنفه البعض ضمن أنصار الذاتية[12]، يرى أن أي تحليل علمي يحمل قيما أخلاقية لا يمكن أن يكون موضوعيا[13]، لكن ما يميز فيبر عن أنصار الوضعية هو اعتباره الفهم منطلق لتفسير الظواهر الاجتماعية[14].

- **مفهوم الذاتية**

تعد الذاتية أحد العقبات الأساسية أمام الباحث في ميدان العلوم الاجتماعية للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية، فبالمقارنة مع حقل العلوم الطبيعية حيث يمكن للعالم اختراق المسافة بين الذات والموضوع، فإن المر يختلف في ميدان العلوم الاجتماعية، ففي دراسة الإنسان والمجتمع يصعب معرفة حقيقة التحولات والتغيرات الخارجية، كما يصعب التوصل إلى الدوافع ألتي تقف وراءها ومعناها بالنسبة للإنسان موضوع الدراسة[15].

يقصد بالذاتية " خاصية ما هو ذاتي، ويمكنها أن تشير أيضا للذات نفسها كمفهوم وليس كفرد "[16]،بينما نجدها في موسوعة لالاند تعني " نزعة فلسفية قوامها رد كل حكم قيمي أو واقعي إلى أفعال أو أحوال فردية واعية "[17].

يبدو أن فهم الذاتية لم يتحقق إلا من خلال الانطلاق من نقيض الكلمة المتجسد في الموضوعية، فصعود أهمية هذه الأخيرة في العلم وجعلها الهدف الأسمى له دفعا إلى التفكير في ضرورة إبعاد الذات بمكوناتها الشعورية والنفسية والوجدانية عن موضوع الدراسة وفي عملية بناء الحقائق العلمية. في هذا الصدد يمكن فهم الذاتية على أنها ذلك الكل المرتبط بأهواء وميولات وقيم وأحكام الشخص التي يمكن أن تخترق موضوع الدراسة، وقد اعتبرها البعض عنصرا لا مفر منه في ميدان العلم، ويتم التعرف عليها في الأبحاث النوعية بوجه خاص، حيث إن أي نهج بحثي نوعي، من اختيار العينات المبحوثة إلى استخلاص النتائج ونشرها يعتمد على الذاتية[18].

- **مفهوم العلمية**

يشير العلم إلى نسق من المعارف المنظمة في أي مجال من مجالات البحث، والتي يتم اكتسابها باستخدام المنهجية العلمية، ويمك التمييز بين صنفان من العلوم: الأول، العلوم الطبيعية والتي تعنى بدراسة الظواهر الطبيعية وتشمل علم الفيزياء وعلوم الحياة والأرض، بينما يتمثل الصنف الثاني في العلوم الاجتماعية وهي علوم تهتم بدراسة سلوك الإنسان وتشمل تخصصات مختلفة مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد[19]، أما لالاند فيعرف العلم بأنه " مجموعة معارف وأبحاث على درجة عالية من الوحدة والعمومية، ومن شأنها أن تقود البشر الذين يتكرسون لها إلى استنتاجات متناسقة لا تنجم عن مواضعات ارتجالية ولا عن أذواق أو اهتمامات فردية تكون مشتركة بينها، بل تنجم عن علاقات موضوعية نكتشفها بالتدرج ونؤكدها بمناهج تحقق دقيقة "[20].

يظهر من خلال هذه التّعاريف أن المعارف العلمية هي معارف دقيقة مضبوطة تم بلوغها باعتماد مناهج وطرائق واضحة ومحددة، وتجدر الإشارة هنا أن صفة العلم هي صفة مشتركة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، برغم أن هذه الأخير لا تزال تعرف جدلا ونقاشا حول مدى علميتها، وإن كنا فعلا سنعتبرها علوما دقيقة شأنها شان العلوم الطبيعية أم إنها مجرد علم زائف، وان ما تبلغه من نتائج لا يغدو أن يكون مجرد أراء وأحكام شخصية تخص الكيان الباحث فقط.

تشكل العلمية مسعى كل العلوم، لهذا نجد أن معظم الدراسات والأبحاث تريد أن توصف بأنها " علمية "، هذه الأخيرة نقصد بها مجموع من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في معرفة ما حتى تكتسب صفة العلم، وهذه الشروط إما أن تكون عقلية أو تجريبية، ومنها التفسير والتكميم والتعميم والتنبؤ.

- **مفهوم المنهج**

يشترط البحث العلمي التفكير أولا في الطريقة والمنهجية والإجراءات الدقيقة والمحددة ألتي يمكن أن تساعد الباحث في بلوغ نتيجة معقولة ودقيقة، فالمعرفة العلمية لا تعتمد العشوائية وإنما معرفة يتم بناؤها بالتوسل إلى مناهج واضحة ومضبوطة، فالمنهج عنصر جوهري في سيرورة بناء المعارف العلمية، ويعرف المنهج بأنه " الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "[21]، أما " أنجرس " فينظر إلى المنهج باعتباره " طريقة تصور وتنظيم البحث، فهو يتدخل بكيفيات مختلفة في كل مراحل البحث "[22]، عموما يمكن القول، إن المنهج العلمي هو مجموعة من التقنيات القياسية لبناء المعرفة العلمية مثل كيفية القيام بأخذ الملاحظات الصحيحة وكيفية تفسير النتائج وكيفية الاستقراء تلك النتائج. وتتيح الطرق العلمية للباحثين اختبار النظريات والنتائج السابقة بشكل مستقل ومحايد، وإخضاعهم للمناظرة والنقاش المفتوح والتعديلات والتعزيزات "[23].

- إشكالية الورقة:

كمهتمين بسؤال العلمية والموضوعية داخل العلوم الإنسانية والاجتماعية تبيّن لنا أن هذا الموضوع خلق ولازال قلقا بحثيا لدى الباحثين في هذا الحقل منذ عقود، وذلك لما يتخلله من إشكاليات إبستيمولوجيّة حقيقة تتعلق بالذات والموضوع والمنهج. وهو ما فعنا لبسط الإشكالية الآتية: ما وضعيّة العلمية والموضوعية في العلوم الاجتماعية؟، ويمكن تجزيئها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف التحديات والصعوبات التي تواجه سعي العلوم الاجتماعية نحو العلمية والموضوعية؟
- هل نجحت العلوم الاجتماعية في إنتاج نموذج للعلمية يضاهي علمية العلوم التجريبية؟
- ألا تقتضي العلمية في العلوم الاجتماعية تبني تعددا منهجيا عوض الإقتصار على المنهج الواحد؟

- **الزّعم المعرفي:**

تزعم هذا الورقة أن مسألة العلميّة في العلوم الاجتماعيّة تعرضها صعوبات وعوائق تتعلق بذاتيّة الباحث من جهة، وبموضوع البحث من جهة أخرى، ما ينعكس على وضع العلميّة والموضوعيّة في هذا الحقل المعرفي، وكذلك تدافع الدّراسة على صعوبة الفصل بين الذّات والموضوع داخل العلوم الاجتماعية، وهو ما يتطلب رؤية منهجية متعددة تلاءم طبيعة وخصوصيّات الظاهرة الاجتماعيّة، الشيء الذي يشكل تحديّا ابستمولوجيا وميتودولوجيا أمام العلوم الاجتماعية إلى اليوم.

المحور الأول: إشكالية العلمية في العلوم الاجتماعية.

أولا: المدرسة الوضعية: الظاهرة الاجتماعية قابلة للقياس والتكميم.

اقترن ظهور الفلسفة الوضعية بتنامي ظاهرة الرأسماليّة في أواخر القرن التاسع عشر، إذ نشأت السوسيولوجيا كعلم جديد للإسهام علميّا في وضع نظريات تساوق الظواهر المجتمعية الجديدة بأوروبا، ويعتبر عالم الاجتماع أوغست كونت من رواد هذه المدرسة، كان كونت وهو متحمّس للعلميّة كما هي متجلية في علوم الطبيعة، ويسعى لدراسة الظّواهر الاجتماعية بنفس الميكانيزمات التي تدرس بها ظواهر الطبيعة؛ إلى حد أنه أطلق نعت الفيزياء الاجتماعية على العلوم التي تعنى بدراسة المجتمع، مؤكدا أنه لا توجد فوارق كبيرة بين الظاهرتين؛ الاجتماعية والطبيعية. أرسى كونت إذا قواعد المذهب الاجتماعي الوضعي مركّزا في ذلك التطورات الحاصلة في سياقه التاريخي، مصنّفا علم الاجتماع إلى جانب علوم أخرى كالرياضيات والبيولوجيّا والفيزياء والكيمياء، ومؤكدا على كونها علوم دقيقة تتميّز بالقدرة على الاستقراء والتّنظير العلمي الدّقيق[24].

دعا أوغست كونت إلى ضرورة إنشاء تخصّص علمي اجتماعي وضعي يحرص على إصلاح المجتمع المضطرب، وتخليصه من مسبّبات التّخلف، ومن آفات الفساد الأخلاقي الذي مسّ كيان المجتمع الغربي على الأقل، كما كانت له تداعيات سلبيّة على الأفهام والمدارك[25]، ليعلن بذلك عن ميلاد علم الاجتماع بمقوّمات علميّة محدّدة، وبوصفه مجال بحثي مستقل عن المناهج الفلسفية التّأملية، ويسعى لدراسة الظواهر الاجتماعيّة دراسة علميّة وضعيّة. وعليه، يتحدّد هدف علم الاجتماع بالذّات في دراسة الكائن البشري الاجتماعي من جميع أبعاده ونواحيه، وينظر إلى المجتمع كآلة متطورة يمكنها التكيف مع الظّاهرة الخارجية بمختلف أشكالها وأنواعها[26].

شكّل إسهام كونت منعطفا قويّا ونوعيّا في مسيرة علم الاجتماع الغربي، إذ أمسى هذا الحقل المعرفي يرتكز معه على مقوّمات منهجيّة لم تكن مألوفة عند سابقيه، كما تتجسّد جدّته في تقديمه لمشروع علمي كشف فيه طبيعة هذا المشروع في كلّيته[27] متأثرا بالتّقدم العلمي الحاصل في علوم أخرى يتعلق موضوعها بالحياة والطبيعة، بيد أننا نتسائل: هل أدرك هذا المشروع العلمي تلك التّمايزات بين الظّاهرة الإنسانية والظاهرة الطبيعية؟، هل كان كونت – باعتباره من المؤسّسين الأوائل لعلم الاجتماع- على وعي بالتمازج الذي أقامه بين الإنسان ككائن معقّد، والطّبيعة كمادة ثابتة مفصولة عن الذوات؟، هل فعلا يستقيم الكلام عن إمكانية موضعةُ وتكميم الظّاهرة الاجتماعيّة كما كان يعتقد أو لنقل يتمنى أوغست كونت؟

يُعدّ الفرنسي إميل دوركهايم (1858- 1917) بدوره أحد رواد هذا الاتجاه العلمي في فرنسا، وبغض النّظر عن خلفياته الإيديولوجية، فهو يجسد ظاهرة معرفية وعلميّة تعبر عن لحظتها التاريخية[28]، وترتبط بسياقاتها الاجتماعية والاقتصادية، يستند المنهج

الوضعي عند دوركهايم إلى الطرح العقلاني الديكارتي من جهة، وفلسفة كونت الوضعية من جهة ثانيّة، إذ سعى كونت إلى وضع السّوسيولوجيا مقام العلوم الطبيعيّة التي أبانت عن فعاليتها فيما يخص دراسة ظواهر الطّبيعة، إذ كان يراهن على كشف تلك القوانين والنّواميس التي تحكم ظواهر المجتمع البشري والسّعي نحو وضع تعميمات وتوقع تنبؤات[29].

لقد هيمنت هذه النظرة العلمويّة الوضعية على الأبحاث السوسيولوجيّة والإنسانية في أواخر القرن التاسع عشر، ويعزى الدّافع إلى المحاولة الهائلة للعلوم الاجتماعيّة لاستلهام نموذج العلميّة الذي تحقق بنجاح باهر وبفاعليّة لافتة في علوم الطّبيعة لاسيما العلوم التجريبية. نسجت الفلسفة الوضعيّة التي وضع أسسها أوغست كونت عن رؤيته لماهيّة وغاية علم الاجتماع توجّه دوركهايم المعرفي والمنهجي، ويبدوا هذا الأمر جليّا حين تأكيده على أهميّة دراسة الظّواهر الاجتماعية كأشياء، وهو إلحاح علمي يعني ضمنيّا محاكاة التّقليد العلمي السّائد داخل العلوم الطبيعيّة ومحاولة نهج أسلوبها وإسقاطه على كيفيّة دراسة الموضوع في السّوسيولوجيا.

حاولت المدرسة الوضعيّة (السوسيولوجيّا الكلاسيكيّة) وهي متهجّسة بما تحقّق في حقل العلوم التجريبيّة أن تستلهم نموذج العلميّة من هذه العلوم، إذ نافح كونت وبعده إميل دوركهايم عن إمكانيّة تكميم الظاهرة الإنسانية والاجتماعيّة، إذ تكلم دوركهايم عن وجود تشابه كبير بين وقائع الطبيعة ووقائع الحياة الاجتماعية، مستندا في ذلك على تلك الخصائص التي ميّز بها الظاهرة الاجتماعية والتي عدّها ظاهرة خارجية مستقلة عن إرادة الأفراد، وعبارة عن أشياء، وملزمة لسلوك الأفراد(دوركهايم،)، كان دوركهايم يبتغي تحقيق الفصل التام بين الذات والموضوع جاعلا من الظّاهرة الاجتماعية واقعة علميّة تخضع لقوانين اجتماعية ثابتة وقارة ومطردة.

حينما تكلم دوركهايم في مؤلفه قواعد المنهج السوسيولوجي على الظّواهر الاجتماعية بوصفها أشياء، كان يقصد بذلك أنها لا واعية، ولا فردية، إنما يجب التعامل معها وكأنها معطيات موضوعيّة، تقبل التكميم والملاحظة كما هو الشأن لباقي الموضوعات الأخرى، غير أ ما يعاب على هذه المقاربة كونها بالغت لحد كبير في الوصف والتكميم[30] دون اعتبار ما يحدّ الظاهرة الاجتماعيّة من محددات كيفية ونوعية تميزها عن باقي الأشياء والموضوعات الخارجية الأخرى. فرغم حديثة عن الوعي — الوعي الجمعي– إلا أنه يربطه بمجموعة من القوانين الخارجية التي تتجاوز إرادة وقدرات الأفراد. إن الوعي لا يتعلق بالفرد كعضو داخل المجتمع، بل يظل منتشرا في جميع مناحي المجتمع وهو مستقل عن تلك الظروف التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع، ويتميز بالثبات ولا يتغير أبدا بتغير الأجيال والأحوال[31].

لا شك إذن أن الوضعية نجحت في الانفصال عن الفلسفة وفي الابتعاد كثير عن منهجها التأمّلي الذي لم يعد ملائما لدراسة وتحليل الظواهر الاجتماعية المركبة والمتمخضة عن سياق سوسيواقتصادي عرف طفرة صناعية وتقنية، بيد أنها — نقصد السوسيولوجيا الوضعية– ، سقطت في دوغمائية علمية غريبة فيما يتعلق بتطرقها لخصوصيات الظواهر التي تدرسها، كما أنها أصبحت مجرد إيديولوجيا تنافح عما يجب أن يكون عليه المجتمع الذي تتصوره وتحلم به منذ أوغست كونت، لذلك، لم تسلم هذه النظرية من انتقادات كثيرة لا سيما من لدن السوسيولوجيا الأنجلوساكسونية التي رأت فيها ميراثا إيديولوجيا محافظا يبرر الوضع القائم في المجتمعات الصناعيّة ويشرعن توجهات الرأسمالية. يرى ستوتزيل على سبيل المثال أن إميل دوركهايم خلق كائنا هجينا سوسيولوجيّا عقيما يدعو إلى الشلل[32].

كما يعتبر جورج كورفيتش أن السوسيولوجيا الدوركهاميّة مجرد طرح سطحي وشمولي يغلب عليه الطابع الفلسفي الميتافيزيقي أكثر من التحليل العلمي الدقيق، متهما إياه بكونه:

- وقع في خلط غير مفهوم بين علم الاجتماع وفلسفة التاريخ؛
- اصطنع التعارض بين الفرد والمجتمع دون أن يدرك ذلك التّمفصل الموجود بينهما؛
- خلق شرخا كبيرا بين السوسيولوجيا والسيكولوجيا رغم بتمفصلها داخل ظاهرة اجتماعية معينة، إذ كيف يمكننا دراسة ظاهرة الانتحار مثلا دون وضع العوامل النفسية في الحسبان؛

- أخيرا، يستعمل " القانون" و " السببيّة" بنفس المعنى، دون أن يدرك التّمايز الموجود بين المفهومين[33].

رغم أهمية طرح دوركهايم معرفيا ومنهجيا، ورغم إسهامه الكبير في تطور السوسيولوجيا الغربية، إلا أنه — حسب زعمنا- ظل محافظا ومبررا للوضع القائم، وذلك واضح في تأكيد على أن مختلف الظواهر الاجتماعية ليست صنيعة الأفراد، إنما توجد قبلهم وتستمر بعدهم، فنحن نولد ونجد أمامنا مجتمعا كاملا معدا من قبل لا يمكننا تغييره أبدا[34]، كما أنه ينظر إلى العلاقة بين المجتمع والفرد نظرة رياضيّة شرطيّة، إذ تعتبر المجتمع ذلك الكل الذي يحتوي كل الأفراد كأجزاء تقع تحت قوانينه دون أي مقاومة. إن ما أهمله دوركهايم وقبله كونت، هو تعقد الظاهرة الاجتماعية وتمفصل أبعادها وصعوبة التمييز بين المكونات الاجتماعية والنفسية واللغوية والثقافية والاقتصادية والتاريخية التي تحدد ماهية الإنسان ككائن اجتماعي.

هذه النظرية الكليّة للوقائع ستواجه بقد لاذع من المدرسة التفهميّة (ماكس فيبر) الذي أكد أن الفعل الاجتماعي هو الموضوع الأساسي لعلم الاجتماعي بكونه صورة السلوك الإنساني الذي يشتمل على الاتجاه الداخلي أو الخارجي الذي يكون معبراً عنه بواسطة الفعل أو الإحجام عن الفعل وفقاً لمنظور فيبر وتعريفه للفعل الاجتماعي لابد من فهم السلوك أو الظواهر الاجتماعية على مستوى الفردي والجمعي.

ثانيا: نقد المنظور الوضعي للموضعة في العلوم الاجتماعية.

أ- الظاهرة الاجتماعية ظاهرة لغوية

تعتبر اللغة ظاهرة اجتماعية بامتياز، ولئن حاول اللّسانيّون الكلاسيكيين ربطها بما هو فيزيائي، فتكلموا كثيرا عن السلطة البنيوية للغة، بحيث دافعوا على أن اللغة تحمل سلطتها في بنيتها النحوية والصرفية الداخليّة، فإن السوسيولوجيين أمثال بيير بورديو تكلّم عن الاستعمالات الاجتماعية للغة وعن تلك السلطة التي تنحدر من ذلك، ، وقبله كان دوركهايم يعتقد أن اللغة توجد مستقلة عن الأفراد الذين يتكلمونها[35]، لذلك فاللغة كسُلطة ثقافيّة واجتماعيّة تشكل أحد أهم العوائق التي تؤثر على رهان الموضوعيّة والعلميّة داخل العلوم الاجتماعية وعلى علم الاجتماع إن أراد أن يتبوأ مرتبة علميّة مهمة، عليه أن يتخلص منذ البداية مما سماه بيير بورديو أمراض اللغة المألوفة[36].

يرى ميشيل فوكو " أن العلوم الإنسانية لم تتوارث إرثا واضح المعالم ،لأنها كانت منضوية تحت الفلسفة، ومع بداية القرن الثامن عشر بدأت هذه العلوم تفترض فكرة وجود الإنسان كذات قابلة للدراسة والبحث[37]، تنبّه فوكو إلى ذلك التّمازج الكائن بين الأبعاد المعقّدة المشكلة للإنسان، وحرص على ضرورة استشكاله من منظور متعدد المقاربات والعلوم[38]، معلنا بذلك عن موت الإنسان كما كانت تنظر إليه الفلسفات والعلوم الكلاسيكية، نحن إذن أمام كائن بيولوجي حي، وفرد اقتصادي مستهلك ومنتج الثروات والقيم، وكائن لغوي يتلكم ويتواصل وينتج رموزا ودلالات ومعايير وأوهام، إنه كائن معقّد يوجد في ملتقى علوم وتخصُّصات[39]، وهو ما يستدعي ضرورة وضع مقاربة شاملة لسُلوك الإنسان يردم تلك الأسوار التي أوجدها وهم التخصص المغلق.

نهج فوكو مقاربة أركيولوجية تجاوز من خلالها الفكرة الديكارتية التي تقرن لزوما بين الوعي والوجود والفكر، مبينا أن المنظور الكلاسيكي للإنسان كان سطحيّا تحكمه هوا جس يقينية انحدرت من تلك النزعة الإنسانية التي كانت تهيمن على التّفكير الحديث، وحاول أن يبيّن أن الإنسان ما هو سوى أسطورة القرن التاسع عشر[40]، وليد خطاب تشكل في سياق إبيستيمي معيّن، والذي أبدع ذوات بمقاس يتماشى مع ما كانت تبتغيه العلوم والتخصصات الكلاسيكيّة. وفق نظرته الأركيولوجية إذن قوّض فوكو تصوّر العلوم الإنسانيّة بصفة عامة عن الإنسان، ومنتقدا لتلك الخطابات العلميّة التي كانت تقارب الإنسان وفق نظام معرفي يبرر هواجس السّلطة، يقصد سلطة الخطاب، التي تبدو في الغالب غير مرئية، بيد أنها ناجعة في الضبط والتنظيم والانتقاء والتّصنيف.

هكذا إذن تلعب اللغة/الخطاب دورا أساسا في تعقيد عمليّة الموضوعة في العلوم الإنسانية، باعتبار الإنسان ذات تشكلت وفق منظور سلطوي معين، وفي سياق إبيستمي محدد، ما يقتضي حسب فوكو عملا أركيولوجيا وجينالوجيّا كبيرين من أجل إزالة ذلك الغموض الذي يعتري الخطاب حول الإنساني عموما، وأيضا لكشف محدوديّة خطاب العلوم الإنسانيّة بصفة عامّة حول الإنسان.

ب- الظّاهرة الاجتماعيّة ظاهرة واعيّة

إذا كانت اللّغة تمنعُ من تشكّل خطاب علمي موضوعي حول الإنسان عموما، بالنظر إليها كميكانيزم نفسي واجتماعي وسياسي، يتحكّم فيه السيّاق بشروطه التاريخيّة، وبقواعده الاجتماعيّة، وبهواجسه السياسيّة،[41] فإن الوعي أيضا يشكل أحد العوائق الجوهرية التي تمنع دون تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية، وزعما منا أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة واعية، فإن هذا الوعي كان ولا يزال يشكل تحديّا للعلمية في هذا الحقل العلمي.

يجادل كلود ليفي ستراوس – **وهو أحد أعمدة علم الإناسة في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين- في صعوبة تحقيق الموضوعية داخل العلوم الإنسانية بصفة عامة، منتقدا هذه العلوم بمصادرتها لتلك النوازع التي تشكل ذاتيّة الباحث، مؤكدا أن الوعي يشكل ذلك العدوّ المتخفّي للموضوعيّة في العلوم الإنسانية عموما، يقصد ستراوس من جهة تلك النوازع والتمثلات والتقديرات التي تشكل مدركات الذات وهي تبحث في موضوع ما، ويتعلق الأمر هنا بوعي الملاحظ الباحث والدارس.**

من جهة أخرى، يقصد مجموعة من الهواجس والمخاوف والتقديرات والتمثّلات والتصورات التي توجد عن الملاحظ – بفتح الحاء- أو الملاحظين – بفتح الحاء كذلك- ، يُخفي هذا الوعي المزدوج إذن عقبات ابيستيمولوجية تشكل ما سماه بشلار بالحس المشترك كشكل معرفي يُصيب عمليّة بناء المعرفة في كل عمل بحثي سواء تعلق بالسوسيولوجيا أو باقي العلوم الأخرى[42] ، ويشكل عقبة أمام الباحث في العلوم الاجتماعية في سعيه لتحقيق الحياد القيمي والانفصال عن ذاتيته من ناحية، ومن ناحية أخرى من موضوعة الظاهرة الاجتماعية التي يسعى لدراستها، بحيث يفشل إلى حد كبير في جعل موضوعه موضوعا علميا، بحيث يدفع الناس ليقدموا تلك الحقائق الواقعية العلمية كما هي دون التأثير بأهوائهم وميولهم ومصالحهم فلا يصيبها شيء يمكن أن يؤدي إلى مغايرة الواقع العلمي نتيجة نظرة ضيقة أو تحيز إيديولوجي أو غيره[43].

الظاهرة الاجتماعية ظاهرة إنسانية، فهي بذلك فعل بشري واع، أي سلوك يخفي ورائه نوازع ومقاصد ورهانات، لا يمكن تعطيلها في عملية البحث المبنية بالأساس على الملاحظة الوصفية، وهو ما آخذه ستراوس على المترع الوضعي الذي يُلحّ على إمكانية تشييء الظواهر الاجتماعية، مبديّا استغرابه للنتائج التي توصّل إليها المذهب الوضعي بخوص أبحاثه الاجتماعية.

بتناوله لرهانات العلوم الإنسانية عموما ومدى نجاحها في بلوغ العلمية والموضوعية، والتي نجحت العلوم التجريبية والدقيقة في بلوغها، تطرق ستراوس لمجمل الصعوبات والتحديات الميتودولوجية التي تواجهها العلوم الاجتماعية بما فيها الأنتروبولوجية، لا سيما في لحظتي التوصيف والتفسير، إذ يتأتى لعلوم الطبيعة الفصل بين ثنائية الذات والموضوع، في حين يُستعصى ذلك على العلوم الإنسانيّة بصفة عامّة[44]، إذ تتميّز الظواهر الطبيعيّة بالتكرار والثبات والإطرادية، في حين نحن أمام ظواهر اجتماعية وانسانية متغيرة وتاريخيّة ونسبيّة ومرتبطة بمرجعيات ثقافية محددة، فإن كان شعب الإسكيمو مثلا يختار فيه الرجل زوجته بناء على قواعد اجتماعية محددة تتمثل على سبيل المثال في شم رائحة الزوجة أولا، فإنه في مجتمعات أخرى يتحدد الاختيار بقواعد ومعايير مختلفة وقد يبدو هذا المعيار مدعاة للسخرية والإندهاش.

لا يمكن للعلوم الاجتماعية التي يلعب فيها الوعي دورا مركزيا أن تستلهم ذلك النموذج العلمي السائد في العلوم التجريبية، وذلك بحجة اختلاف المعايير والقوانين البشرية، إذ لا توجد معايير كونيّة مطلقة حتميّة تنشئ الظاهرة الاجتماعية، في حين يستقيم الكلام عن ذلك فيما يتعلق بالظّواهر الطبيعية المادية. فالظّاهرة الاجتماعيّة ليس ظاهرة طبيعيّة ولا يمكنها أن تكون أبدا كذلك.

لا يوجد على الإطلاق تحليل علمي موضوعي أو تمظهرات اجتماعية تظل مستقلة عن وجهات النظر الخاصة والأحادية الجانب، التي بفضلها يمكن لهذه التّمظهرات أن يتم انتقاؤها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بوعي أو بغير وعي، لتصبح موضوع البحث، ومن ثم، تحليلها وتنظيمها بغية عرضها[45].

يقتضي البحث العلمي إذن أن يكون الباحث واعيا بهذا الأمر حتى يكون موضوعيا، غير أن هذا الوعي في حد ذاته يشكل عائقا معرفيا ونفسيا أمام قصد الباحث، فقد يكون بمثابة عدو خفي للموضوعية في العلوم الاجتماعية والانسانية، إنه العائق الذي لا يفطن به الباحث وهو يتحرى الموضوعية، يقصد ستراوس ذلك الوعي المزدوج؛ يعني يوعي الباحث الملاحظ من جهة، ووعي الباحث الملاحظ من جهة ثانية. إنه يشكل خطورة على البحث العلمي لأنه بمقدوره أن يغير منحى العلمية ومسار البحث حين يتعلق بالذات بخوف العينة المدروسة، فعلى سبيل المثال يمكن أن يشكل الخوف حاجزا نفسيا يحول دون معرفة حقيقة تعاطي شخص ما للإدمان أو للدعارة أو للسرقة وكلها تشكل ظواهر إنسانية اجتماعية واعية، كما قد يشكل مثلا وعي الدارس حاجزا دون تعليقه لذاتيته، نعني الحياد المعرفي والقيمي تجاه الظاهرة المدروسة.

المحور الثاني: مشكلة المنهج في العلوم الاجتماعية

أولا: المدرسة التفهميّة: محدودية منهج التفسير والحاجة إلى منهج تفهمي ملائم.

ينطلق أغلب الباحثين في العلوم الاجتماعية بالخصوص من مبدأ أساسي يتمثل في كون طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج، ومعلوم أننا أمام ظواهر مركّبة وبالغة التّعقيد كما تمت الإشارة إلى ذلك سلفا. إذ حاولت الوضعيّة توظيف منهج التّفسير، والذي اقترضته من العلوم التّجريبية، لكشف القوانين الثّابتة بين الوقائع الاجتماعيّة من خلال رصد تلك العلاقات السّببية التي تربط القوانين بالنّتائج، منافحة عن نوع من الحتميّة الاجتماعيّة. نجحت هذه الرؤية إلى حد كبير في استقراء القوانين الاجتماعية المتحكمة في الظواهر خاصّة حينما اعتمدت تقنيات وأدوات كمية وكيفية (الإحصاء، التسجيل، والمقابلة، التكميم...)، لكن، هل فعلا يُمكننا تفسير سلوك الإنسان باعتماد متغيرات خارجية، أليس الإنسان عالم من الروح، أو كتلة من المعاني والمقاصد والدّلالات والنوايا يتطلب الأمر فهمها وتأويلها عوض تفسيرها؟، أليس صائبا القول بأن اليقين الوحيد في العلوم الإنسانية هو اللاّيقين؟، ألسنا بحاجة لهدم الحائط الإيديولوجي والمدرسي بين العلوم الاجتماعية قاطبة والاشتغال بمقاربة تعدديّة متكاملة نظريّا ومنهجيّا لفهم الظّاهرة الإنسانية وتوقعها؟

يختار عالم الاجتماع موضوع بحثه في الواقع العيني الممتد إلى ما لا نهاية حسب معايير وقيم خاصة به، وهذا لا يمنع من إنتاج خطاب موضوعي، لكنه يتطلب ضرورات منهجية قوية، وبالخصوص، تساؤل ابستمولوجي دائم بصدد عملية التأويل وفي هذا الاتجاه يقول فيبر، لا يوجد على الإطلاق تحليل علمي موضوعي أو تمظهرات اجتماعية تكون مستقلة عن وجهات النظر الخاصة أو الأحادية الجانب التي يتم من خلالها اختيارها لتصبح موضوع البحث أو التحليل وتنظيمها بغية عرضها[46].

إن الباحث في العلوم الاجتماعية يعيش في الحقيقة بين واقعين متعارضين، فهو يُصارع القيم التي يحملها كمنتوج لنسق اجتماعي ما، بحيثُ استبطن مُثلا وبديهيات ومُسلمات شكّلت عنده تمثّلا شخصيّا للحياة الاجتماعيّة، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى يجد نفسه ملزما بتحقيق شرط الموضوعية العلمية، لذلك، يجد الباحث السّوسيولوجي نفسه أمام هذه الوضعيّة المعقّدة، والتي يستحيل فيها الفصل بين الذاتي والموضوعي نظرا لتمفصلهما الوثيق، وهو ما يشكل حقيقة عقبات إبستمولوجية[47] أمام أي مشروع بحثي في العلوم الاجتماعية يسعى إلى بناء معرفة علمية موضوعية.

وجد فيبر حلاّ نسبيا لهذه المعضلة العلمية والمنهجية في العلوم الاجتماعية، إذ نبهنا إلى ضرورة التّمييز وعدم الخلط بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة العلمية[48] ، إذ لابد من إعادة بناء الموضوع علميا، من خلال نمذجته نظريا، على اعتبار أن هذه النمذجة هي

التي تمكن الباحث من الفهم الجيد للواقع الاجتماعي، يتمايز استخدام النمذجة في العلوم الاجتماعية عن استعمالاتها في العلوم الطبيعية، بحيث إن الظّاهرة الطبيعيّة تقبل التفسير السببي من خلال تلك الروابط السببية التي تربط بين الظواهر الفيزيائية بالخصوص، أو تلك الحتميّة الفيزيائية التي تقرن شرطيّا بين القوانين والنتائج، أما السببيّة التي يتكلم عنها فيبر داخل العلوم الاجتماعيّة تسعى قدر الإمكان إلى كشف النقاب على مسبّبات الفعل الاجتماعي، ليس بتفسيره إنما بفهمه وتأويله، ولا يعني بالتأويل هنا تلك العملية الميتافيزيقية التي تكلم عنها أوغست كونت سابقا، إنما هو تأويل يسعى إلى وضع أسس لمعرفة علميّة بصدد الموضوعات الاجتماعيّة المدروسة[49].

يقتضي هذا الأمر ضرورة موضعة objectivation الظاهرة الاجتماعية دون إفراغها من حمولتها السوسيولوجية والإنسانية، فالموضعة لا تعني في هذا السياق النظر إلى الفعل الاجتماعي كظاهرة طبيعية ثابتة وغير واعية، إنما النظر إليه كفعل اجتماعي مليء بالدلالات والمقاصد والمعاني، تحركه دوافع وحوافز معينة، لذلك يقترح ماكس فيبر فهم الظاهرة الاجتماعية من خلال السعي إلى التعميم دون الانحراف عن مسار الفهم والتأويل.

انخرط الفيلسوف والمؤرخ دلتاي في هذا الجدل المنهجي المطول في العلوم الإنسانية عامّة، وطرح رُؤية جديدة تميز بين العالم الطبيعي المادي الذي يقبل إمكانية الموضوعة التكميم والتفسير، والعالم الإنساني الاجتماعي الروحي الذي يتمتّع بخصائص معقّدة تمنع دون تفسيره وتسمح لحد بعيد بإمكانية فهمه وتأويله، إذ يعتقد بأن مهمة الهيرمينوطيقا تتمثل بالأساس في اكتشاف قوانين الفهم التي تحكم الظاهرة الإنسانية[50]، يميّز دلتاي إذن بين العلوم التي تدرس "المادة" أو "العلوم المادية"، وبين العلوم التي تدرس "النفس" أو "العلوم الروحيّة"، ويرى أنه يمكن في الصنف الأول تطبيق المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والتجريب والاستنتاج، كما يمكن تحقيق علميّة دقيقة من خلال بلوغ قوانين علمية دقيقة، بحجة كون المادة تخضع لحتمية طبيعية ثابتة. بيد أن الأمر بالغ التعقيد في الصنف الثاني، بحيث يعجز الباحثين على تطبيق المنهج التجريبي كما هو، ما يترك المجال للفهم والتأويل في حقل تطبعه الحرية واللاّيقين كأحد المميزات التي تطبع العلوم الاجتماعية[51].

يقف رواد الاتجاه التّفهمي إذن أمام تلك المحاولات الوضعية التي حاولت خلق تماه مطلق بين الإنسان والطبيعة، بين المادة والروح، ويرفضون استلهام نموذج العلمية الذي أبان عن نجاح كبير داخل العلوم الطبيعية والدقيقة، ويقترحون على خلاف ذلك، وضع مناهج ملائمة للفعل البشري، يسعى الباحث في العلوم الاجتماعية من خلالها إلى استنباط دلالات ومقاصد ومعاني الفعل، ما يوحي بصعوبة الحديث عن الموضوعية والحيادية والعلمية، وكذلك ما يسمح بالقول إننا أمام علوم ذاتية بشكل كبير.

ثانيا: من المنهج بصيغة الفرد إلى المنهج بصيغة التعدد.

كان المذهبي الوضعي — خاصة عند إميل دوركهايم- يتكلم عن منهج العلوم الاجتماعية بصيغة المفرد الواحد، وكأننا أمام أشياء ثابتة غير متأثرة بسياقها التاريخي الذي يسمه التغير، لقد تأثر هذا الاتجاه بفلسفة ديكارت الحديثة، وبمقاله في المنهج، الذي اختزل فيه كل تعقيدات الإنسان في عنصر العقل، وفي محدد الوعي، غير أن النظريات السّوسيولوجية المنتمية لمرحلة ما بعد الحداثة تنبهت إلى هذا القصور المنهجي الذي تقيدت به الوضعية، وحاولت خلق توليفة منهجية متعددة لدراسة الإنسان عامة، والظواهر الاجتماعية المتنامية بصفة خاصة.

يرى فريزبي دومينغون أن العلوم الاجتماعية وهي تسعى إلى البحث في الحقائق الاجتماعية يتوجب عليها تنويع أساليب بحثها وعمليات تحليلها[52]، كما تذهب مادلين غافيتز إلى الكلام على أهمية التعدد المنهجي في العلوم الاجتماعية، وحرصت الكاتبة منذ البداية إلى التنبيه لما تسميه بوهم الحيادية، لما للعواطف والأحكام والافتراضات الإيديولوجية التي تشكل ذاتية البحث من وقع على تقنيات وعمليات البحث في العلوم الاجتماعية[53]، وتؤكد على أهمية توظيف مناهج علمية متعددة لدراسة الظاهرة الاجتماعية لما تتميز به من تعقيد وتداخل الأبعاد، وميزت الباحثة بين المنهج كرؤية شاملة وكتأمل لموضوع الدراسة من جميع زواياه، وبين مجموعة من التقنيات التي تساعد الباحث في العلوم الاجتماعية من الإلمام بحقيقة الموضوع الذي يبحثه[54].

يدلّل هذا التّعدد في المناهج (الوصفي، البنيوي، التاريخي، الوظيفي، الجدلي...[55] على الطبيعة المعقدة للظواهر الاجتماعية والتي هي في الأساس تعبير عن سلوكات اجتماعية فردية أ جماعية تنفلت من مبدأ الحتمية كما هو مطروح في العلوم الطبيعية والدقيقة، كما يستمد هذا التعدد المنهجي مشروعيته العلمية من تقليله من هامش الخطأ الوارد في البحوث الاجتماعية، وتقليص هامش التحيز كذلك، وتفسير أو تأويل النتائج وفق منظورات متعددة، والاستزادة من المصداقيّة العلميّة للبحث السوسيولوجي، وتجاوز القصور والعيوب المرتبطة بكل منهج على حدة[56].

يحتاج البحث إذن في العلوم الاجتماعية إلى تمازج وتوليف منهجي متعدد، عوض الاقتصار على منهج علمي واحد، ويُعزى السبب في نظرنا إلى تداخل وتمفصل الأبعاد المشكلة للظاهرة الاجتماعية، إذ كيف يستقيم أن نفصل مثلا ما بين الثقافي والاجتماعي والنفسي والاقتصادي والتاريخي وحتى الجغرافي في أي سلوك بشري جماعي أو فردي، فظاهرة الهجرة مثلا تقتضي تعبئة مناهج متعددة يتداخل فيها الكمي بالكيفي، ويكون فيها الباحث على وعي تام بكونه أمام ظاهرة مركبة تقتضي الضرورة المنهجية الانفتاح على تخصّصات علمية متعددة ومتمايزة.

خاتمة

تراهن العلوم الاجتماعية، وقبلها العلوم الإنسانية بعد انفصالها عن الفلسفة في أواسط القرن العشرين عن بناء نموذج للعلمية والدقة يضاهي ذلك الموجود في العلوم الطبيعية والدقيقة، بدأ هذا المسعى مع المذهب الوضعي الذي حاول بداية تأسيس فيزياء اجتماعية تتحدد بالبحث عن القوانين المتحكم في تطور المجتمعات البشرية، وفيما بعد بوضع منهج دقيق لعلم الاجتماع، وانطلقوا من كون السلوك الاجتماعي يتحدد بقوانين خارجية قابلة للملاحظة والقياس والإحصاء والتّعميم، معتبرين الظّواهر الاجتماعيّة بمثابة أشياء وموضوعات ماديّة،

جازف المذهب الوضعي مع كونت ودوركهايم في استيراد مناهج وتقنيّات وأدوات من حقول معرفيّة مُتمايزة تماما عن العلوم الاجتماعية، ويكمن هذا الاختلاف أساسا في طبيعة وخصائص الموضوع، إذ لا يمكن وضع تطابق بين ظواهر خارجية ومادية وثابتة وكونية، وظواهر روحية وداخلية ومتغيرة وتاريخية. كما لا يستقيم الحديث عن مبدأ السببية في العلوم الاجتماعية بدلالة مفهوم الحتمية في العلوم الفيزيائية مثلا.

تنبّهت المدرسة التّفهمية مع فيبر ودلتاي وآخرون إلى قصور المشروع العلمي الوضعي، وفي المقابل، كشفت محدودية منهج التفسير في العلوم الاجتماعية، ووضعت منهج تفهميّا ملائما لطبيعة الظاهرة الاجتماعية، منطلقة من كون السلوك البشري أو الفعل الاجتماعي يخفي دلالات ورموز ومعاني ومقاصد لا يمكن تفسيرها، كما ألحت هذه المدرسة على عسر التجرد من الذاتية التي تشكل وسيطا بين المنهج والموضوع، ما يقتضي من العلوم الاجتماعي تبني منهج الفهم والتأويل بما يتماشى وخصوصيات الظاهرة الاجتماعية.

لتجاوز معضلة الذاتيّة المميزة للعلوم الاجتماعيّة، والمحددة بالنظام اللغوي المألوف، وبوعي الملاحظ والملاحظين، وبالإيديولوجيا والتمثلات والنوازع، اقترح بعض الباحثين أمثال بودون وكرافيتز وبورديو، إمكانية وضع توليفة منهجيّة تسمح بإمكانية تجاوز قصور المنهج الأحادي، وتقلص نسبيا من هامش الذاتية والخطأ والانحياز. كما تنبهوا إلى أهمية ردم تلك الحواجز بين التخصصات المختلفة، وشددوا بشكل واضح على أهمية الإبيستيمولوجيا التي تمد الباحث بأدوات الاشتغال بعيدا عن إرث الوثوقية وهوس الموضوعية المطلقة ووهم التّخلص من الذّاتية.

الهوامش:

(1) سامي عبدالعزيز الدامغ، التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية: مجلد 24، عدد 4، 1994، ص: 111،112.

(2) Boutellier Roman & Gassmann Oliver & Raede Sabine, What is the difference between social and natural sciences?, https://docplayer.net/36561046-What-is-the-difference-between-social-and-natural-sciences.html , 2011, P : 03.

(3) Adeleke Olumide, Ogunnoiki,The Social Sciences: The Root and Route of Political Science, The International Journal Of Humanities & Social Studies. 5 (7), 2017, P : 61.

(4) Akwu Atabor Augustine, The Question of objictivity, its implication for the social science in the era of postmodernism : Africa in perspective, Filosofia Theoretica Journal of African Philosophy Culture and Religions. https://www.researchgate.net/publication/273287607 , 2015, p :05.

(5) Rifat, J, Quadiri, An introduction to social science".International Journal of Research in Humanities and Social Sciences. 1 (3), 2013, p: 06.

(6) D, brewer John, The public value of the social sciences an interpretive essay. First published. Bloomsbury publishing. London. UK, 2013, P : 21

(7) Sundas Binu & House Miranda, Objectivity in social sciences, p: 37, https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/73801/1/Unit-3.pdf

(8) صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث. ط1، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص: 56.

(9) Lorraine Daston, Objectivity and the escape from perspective, social studies of science, 22, 1992, p: 599.

(10) Sundas Binu & House Miranda, Objectivity in social sciences, op.cit, p: 37.

(11) محمد الهلالي، وحسن بيقي، معايير العلمية، الطبعة الأولى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2015، ص: 49.

(12) Rehbein Boike & Max weber, understanding and the charge of subjectivism, Forum for inter-american research, 13, 2020, p :38

(13) Sundas Binu & House Miranda, Objectivity in social sciences, op.cit, p : 44.

(14) Rehbein Boike & Max weber, understanding and the charge of subjectivism, op.cit, p :38.

(15) صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث، ص: 51.

(16) محمد الهلالي، وحسن بيقي، معايير العلمية، مرجع سابق، ص: 45.

(17) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل أحمد خليل، الطبعة الثانية، منشورات عويدات، بيروت، 2001، ص: 1350.

(18) Marie J.Grard & Bréart de boisanger fanny & boisvert isabelle & vachan Mélanie, le chercheur et son expérience de la subjectivité : une sensibilité partagée". Dans spécificités. 02 (08), 2015, P : 10

(19) Anol Bhattacherjee, social science research : principals, methods, and practices, Textbooks, Collection. 3, https://digitalcommons.usf.edu/oa_textbooks/3 , 2012, p : 62.

(20) أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، مرجع سابق، ص: 1249.

(21) دحمانية، مليكة، " فصول في القراءة والتأويل من خلال نماذج غربية معاصرة"، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر 2، 2011، ص: 48.

(22) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية، ترجمة صحراوي، بوزيد وسعد، سبعون. الطبعة الثانية. دار القصبة للنشر. الجزائر، 2006، ص: 99.

(23) أنول باتشيرجي، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، ترجمة خالد بن ناصر الحيان، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 23.

(24) عبد المعطي فاروق، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 1994 ص8.

(25) عبد المعطي فاروق، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، المرجع نفسه، ص 11.

(26) عبد المعطي فاروق، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، المرجع نفسه، ص 12- 13.

(27) شفيق، جامعة ابن طفيل- كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية- القنيطرة، مسلك علم الاجتماع الفصل الأول/ الفوجين 3 و 4 وحدة أسس علم الاجتماع، المحاضرة السابعة، 2021/2020.

(28) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، ط1، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، 2022، ص 7.

(29) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، المرجع نفسه، ص 18.

(30) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، المرجع نفسه، ص50.

(31) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، المرجع نفسه، ص 53.

(32) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، المرجع نفسه، ص 57.

(33) عبدالله القرطي، حسن ضياء، سوسيولوجيا إميل دوركهايم، المرجع نفسه، ص58.

(34) شفيق، جامعة ابن طفيل– كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية– القنيطرة، مسلك علم الاجتماع الفصل الأول/ الفوجين 3 و 4 وحدة أسس علم الاجتماع، المحاضرة السابعة، مرجع سابق،

(35) يوسف رمضان، «اللغة ظاهرة اجتماعية"، مجلة الآداب واللغات: جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، العدد 9، 2010، ص212.

(36) بيير بورديو، حرفة عالم الاجتماع، ط1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان، 1993، ص 29.

(37) أحمد بوغفالة، البعد العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية كلود ليفي ستراوس أنموذجا، مجلة التدوين، المجلد 6، عدد 1، 2020، ص 319.

(38) Michel Foucault, les mots et les choses, gallimard, Paris, 1966, p 358.

(39) نوسباوم، "فلسفة ميشيل فوكو". مجلة حكمة: العدد 11 ماي 2017.

(40) أمينة ضرباني، "الذات والمؤسسة عند ميشيل فوكو"، مجلة سلسلة الأنوار: المجلد 3، العدد 8، 2018، ص 18.

(41) صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث، مرجع سابق، ص 283.

(42) Houle Gille, le sens commun comme forme de connaissence : de l'analyse clinique en sociologie, Sociologie et sociéte, V19, octobre, 1987, p 84.

(43)الفراك الفراك أحمد، "**مساءلة مفهوم «العلمية» في العلوم الاجتماعية**، في نقل سؤال العلمية من العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية". مجلة الكلمة: العدد 122، 2017.

(44) أحمد بوغفالة، البعد العلمي للعلوم الإنسانية والاجتماعية كلود ليفي ستراوس أنموذجا، ص 330.

(45) عبدالله القرطي، يوسف وزكار، سوسيولوجيا ماكس فيبر، ط1، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش. المغرب، 2023، ص24

(46) عبدالله القرطي، وزكار يوسف، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص 26

(47) Bachelard et les obstacles épistémologiques – Les petits débrouillards – 2011 - page 1 sur 5 - Module médiation scientifique UVED)

(48) عبدالله القرطي، يوسف وزكار، سوسيولوجيا ماكس فيبر، مرجع سابق، ص28.

(49) Jean-Pierre Grossein, Théorie et pratique de l'interprétation dans la sociologie de Max Weber, Sociétés politiques comparées 39, 2016, p 10.

(50) بن التواتي جميلة، "فلسفة الـــتأويل عند بول ريكور". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2021، ص8.

(51) صلاح قنصوة، الموضوعية في العلوم الإنسانية، عرض نقدي لمناهج البحث، مرجع سابق، ص 294.

(52) Jacqueline freyssint – dominjon, Méthode de recherche en sciences sociales, montchrestien, 1997, p 7.

(53) De bellaing & Louis Moreau & Madeleine Grawitz, Méthodes des sciences sociales, Dalloz, Paris, 1993.

(54) مادلين غرافيتز، مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق. سوريا، 1993، ص: 11.

(55) مادلين غرافيتز، مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني: منطق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص11.

(56) سامي عبدالعزيز الدامغ، التعدد المنهجي: أنواعه ومدى ملاءمته للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 117.